الأمم المتحدة

E/CN.18/2009/13/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الثامنة
نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل – ١ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

ورقة مناقشة أسهمت بها المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية

موجز

ما زالت أزمة الغابات العالمية مستمرة بلا هوادة رغم مرور أكثر من ١٣ سنة على بدء الحوار العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧)، وفي المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠)، وفي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (من عام ٢٠٠٠ فما بعد)، وفي مناقشات موازية في إطار الصكوك الملزمة قانونا من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية.

وطغى على جانب كبير من الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في هذه المنتديات إما مناقشة بشأن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا (أو غير ملزم قانونا) أو أعمال

* E/CN.18/2009/1.

تحضيرية لمناقشة الحاجة إلى هذا الصك، وذلك على حساب اتخاذ الحكومات إجراءات محددة ومكرسة لوقف الأزمة. واتفقت الحكومات أخيرا، خلال الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، على وضع صك غير ملزم قانونا، وفي الدورة السابعة، اعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ذلك الصك وبرنامج عمل متعدد السنوات للمنتدى والصك غير الملزم قانونا للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥.

وتركز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معظم اهتمامها على خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية كمساهمة في التخفيف من تغير المناخ بشكل عام. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن سياسات الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على حقوق وهياكل حكم الشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب المعتمدة على الغابات، لا سيما وأن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه التخفيضات قد يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية لسياسة الغابات إلى حد كبير. ويتمثل أحد مجالات الاهتمام الرئيسية المتعلقة بالحقوق وبالإنصاف في خطر عدم تقاسم فوائد وتكاليف مبادرات الحد من هذه الانبعاثات بشكل عادل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي كانت مسؤولة منذ القدم عن حفظ مساحات كبيرة من الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الغنية بالكربون وعن استعمالها المستدام. وينبغي أيضا التأكد من أن السياسات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وتعزز الترابط بين مختلف الصكوك الملزمة قانونا والصكوك غير الملزمة قانونا المتعلقة بالغابات والامتثال لها، بما في ذلك بصفة خاصة اتفاقية التنوع البيولوجي. ويرى ممثلو المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أن من الضروري كفالة اتخاذ إجراءات فورية لوقف التدمير المفزع للغابات في جميع أنحاء العالم على أن تكون تلك الإجراءات:

(أ) متسقة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) تعترف بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية والجماعات المحلية التي تعيش في الغابات و/أو تعتمد عليها وتحترم تلك الحقوق وتدعم تنفيذها؛

(ج) تعالج الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك الحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك؛

(د) تنشئ إدارة حقيقية للغابات على نطاق المجتمعات المحلية من شأنها تمكين سكان الغابات؛

(هـ) تعالج الآثار السلبية للإدراج الخاطئ لمزارع الأشجار الأحادية المحصول في تعاريف الغابات التي تعتمدها مختلف كيانات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

(و) حظر استخدام مخططات تشوه السوق مثل مخططات التصديق على زراعة الغابات والأشجار من قبل مجلس رعاية الغابات التي تؤثر سلبا على السكان المحليين، والتنوع البيولوجي؛

(ز) تنفذ وتوفر الدعم الاقتصادي المستمر لاستعادة النظام الإيكولوجي للغابات القائم في المجتمعات المحلية وإصلاحه كتدبير رئيسي لمعالجة فقدان الغابات وتدهورها.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – تقييم موجز لتنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ٦

ثالثا – مجالات العمل ذات الأولوية ٨

رابعا – التوصيات ١٠

أولا – مقدمة

١ – أعد ورقة النقاش هذه ائتلاف من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية العاملة معا في الائتلاف العالمي للغابات. وكان الائتلاف (المعروف سابقا باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالغابات) قد أُنشئ عام ١٩٩٥ من أجل طرح آراء المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أمام مختلف المنتديات والمفاوضات الدولية المعنية بسياسات الغابات. كما ييسر الائتلاف المشاركة الواعية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في تلك العمليات، بما في ذلك الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٢ – ولا تزال أزمة الغابات العالمية مستمرة بلا هوادة رغم مرور أكثر من ١٣ عاما على بدء الحوار العالمي بشأن سياسات الغابات في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧)، وفي المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠)، وفي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (من عام ٢٠٠٠ فما بعد)، وفي مناقشات موازية في إطار الصكوك الملزمة قانونا مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية. وطغى على جانب كبير من الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في تلك المنتديات إما مناقشة بشأن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا (أو غير ملزم قانونا)، أو أعمال تحضيرية لمناقشة الحاجة إلى ذلك الصك، وذلك على حساب اتخاذ الحكومات إجراءات محددة ومكرسة من أجل الوقف الفعلي للأزمة التي تتضرر منها غابات العالم وشعوبها.

٣ – ولم تحرز الحكومات تقدما أكبر مما كان عليه الحال قبل ١٣ عاما في سبيل تنفيذ سياسات محددة بدقة لمعالجة الأزمة؛ ونظرا لفشل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والهيئات السابقة له في عكس مسار هذا الاتجاه المدمر، لا يزال من غير الواضح كيفية نجاح هذا الصك في تناول القضايا المطلوب معالجتها. وخلال الدورة السادسة للمنتدى المعني بالغابات، اتفقت الحكومات أخيرا على وضع صك غير ملزم قانونا، واعتمدت في الدورة السابعة ذلك الصك وبرنامج عمل متعدد السنوات للمنتدى والصك غير الملزم قانونا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥.

ثانيا – تقييم موجز لتنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤ – قدم الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات العديد من المقترحات باتخاذ إجراءات مناسبة من أجل معالجة المسائل التي تثير قلق المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية المشاركة في المفاوضات الدولية بشأن سياسات الغابات، مثل المسائل التي تتناول الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، ورصد تنفيذ السياسات والقوانين المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات وتقييم هذا التنفيذ وتقديم التقارير بشأنه، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

٥ – ويحظى تنفيذ بعض مقترحات العمل تلك بمشاركة نشطة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية، البيئية منها والأهلية. فعلى سبيل المثال، قامت منظمات غير حكومية خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بتنظيم سبع حلقات عمل إقليمية عن المسائل المتعلقة بالأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدة حكومات والعديد من المجتمعات المحلية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نُظمت حلقتا عمل عالميتان بشأن هذه المسألة: إحداهما في إكوادور، خُصِّصت حصرا لآراء الشعوب الأصلية، والأخرى في سان خوسيه بكوستاريكا، ضمَّت جميع أصحاب المصلحة المهتمين. ووُضعت تلك العملية لتنفيذ مقترح العمل رقم ٢٧ (ج) للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. ومتابعة لتلك المناسبات الإقليمية والعالمية، نُظمت ١٥ حلقة عمل وطنية من أجل معالجة الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها. وستُعقد حلقات عمل في جميع القارات.

٦ – وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية سلسلة من عمليات الرصد المستقلة، لتقييم مستوى تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وأُوجزت نتائج تلك العملية في تقرير عام ١٩٩٨ المعنون ''الوفاء بالوعد'' الذي قُدِّم لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للنظر فيه.

٧ – وإضافة إلى ذلك، نفذت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية عملية رصد مستقلة مشابهة ركزت على تنفيذ الأحكام المتصلة بالغابات من اتفاقية التنوع البيولوجي، وعُرضت العملية خلال الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عُقد عام ٢٠٠٢. وأعد الائتلاف العالمي للغابات عملية مشابهة لتناول تنفيذ الالتزامات المتصلة بالغابات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ،

وقدمها خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية الذي عُقد في مونتريال، كندا، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٨، أعد الائتلاف العالمي للغابات تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل الموسع لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي للغابات، الذي اعتُمد عام ٢٠٠٢ من ٢٢ منظمة مستقلة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في ٢٢ بلدا مختلفا. وكان من بين الاستنتاجات الهامة للتقارير ضرورة تحسين اتساق السياسات في مجال الغابات، والتنفيذ غير السليم لبرنامج العمل الموسع لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي للغابات، وذلك في معظم البلدان المشمولة بعمليات الرصد.

٨ - وترى المنظمات غير الحكومية أن مشاركتها ومشاركة منظمات الشعوب الأصلية في تنفيذ بعض مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات كانت بناءة ومشجعة، حيث إن المقترحات التي نُفذت بمشاركة تلك المنظمات هي من بين المقترحات القليلة جدا التي نفذت بالكامل على الصعيد العالمي حتى الآن.

٩ - ولا تزال المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية تشارك في المنتديات التي توفر فرصا للمشاركة وتمثيلا فعالا لآراء المجتمع المدني. بيد أن هناك قيودا خطيرة تعوق الطرائق المنشودة للمشاركة في تلك العمليات وقدرة المجموعات على المساهمة والإسهام بشكل كبير، ومنها عدم كفاية الاعتمادات المالية، وقواعد المشاركة والاعتماد الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتسم بالتقييد، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، مما يثبط من عزم الكثير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية المهتمة. فالحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تنظم استنادا إلى الطرائق المقترحة من أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تعتبرها المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية ومجموعات رئيسية أخرى بمثابة وسيلة لفصل المدخلات المقدمة من أصحاب المصلحة المذكورين. وشملت المقترحات النابعة من منظور المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية مجالا أكثر حيوية للحوار، يضم في جوهره السعي إلى تقديم التقارير عن القضايا المتصلة بالتنفيذ ومناقشة تلك القضايا، عوضا عن المناقشات التي كان يجريها المنتدى من جانب واحد دون اتخاذ إجراءات عملية بسبب عدم الالتزام بتقديم تقارير. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج تلك الحوارات نادرا ما ترد في تقارير الأمين العام. وترى معظم المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية المشاركة في المناقشة الدولية بشأن السياسات المتعلقة بالغابات أن الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين ليست وسائل ملائمة يمكن

من خلالها التعبير عن آراء المجتمع المدني. وما لم تحدث تغييرات جذرية تتيح التنفيذ الفعال لمقترحات المجموعات الرئيسية وآرائها، فإن من الأفضل ألا تُنَظَّم هذه المناسبات.

١٠ - ومن أجل تحقيق استفادة أفضل من مساهمات المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في تنفيذ الصكوك غير الملزمة قانونا، تقترح تلك المنظمات إلى جانب المجموعات الرئيسية الأخرى مبادرة للمجموعات الرئيسية تتمثل في عقد اجتماع بين الدورات من أجل مناقشة سبل وقف إزالة الغابات وتدهورها، وذلك بدعم من المجتمع المدني. ويتعين أن يُعقد هذا الاجتماع بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ أو مطلع ٢٠١٠، وأن يُسهم في مداولات الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عام ٢٠١١، وهو العام الذي أُعلن بوصفه السنة الدولية للغابات. كما يمكن أن تسهم نتائج الاجتماع في العمليات الأخرى المتصلة بالسياسات المتعلقة بالغابات، ولا سيما المناقشات المعنية بالحد من إزالة الغابات والتي تجري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، والمناقشات بشأن كيفية الحد بدرجة كبيرة من فقدان التنوع البيولوجي الجارية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وسيُجري ممثلون عن المجموعات الرئيسية ومشاركون من الحكومات وأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات مناقشة مشتركة بشأن السبل المُثلى للتعاون مع المجتمع المدني على الصُعُد المحلي والوطني والعالمي من أجل وضع حد لأزمة الغابات العالمية.

ثالثا - مجالات العمل ذات الأولوية

١١ - تتمثل العوائق الرئيسية التي تحول دون اتخاذ إجراءات فعالة بلا ريب في النفوذ الهائل الذي يحظى به أصحاب المصالح المكتسبة الذين يسيطرون على استغلال موارد الغابات، وانعدام الإرادة السياسية الذي لا يقل خطورة والذي يتجلى في المواقف الحكومية إزاء حفظ الغابات واستعمالها بشكل مستدام، والاتجاه المتزايد نحو الاعتماد على السوق لتوفير الحلول، في حين أن السوق هي في الواقع مصدر العديد من المشاكل. وينبغي أن يبدأ حل أزمة الغابات بتنفيذ الالتزامات القائمة. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في الماضي عن مخاوفها من أن التفاوض على اتفاقية بشأن الغابات قد يعني بسهولة مضي عقد آخر هباء دون اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف خسارة الغابات وعكس اتجاهها. ولن يسهم الصك غير الملزم قانوناً الذي اعتُمد مؤخراً بأي شيء ملموس في الوضع الراهن ما لم يتطرق صراحة للأسباب الرئيسية التالية لخسارة الغابات: عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والتدفقات المالية والتجارية غير المستدامة.

١٢ - ويساور المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أيضا قلق عميق إزاء عدم اتخاذ الجهات الفاعلة الرئيسية، ومن بينها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، الإجراءات اللازمة لكبح المعدل المفزع لإزالة الغابات وتدهورها، الذي يحدث حالياً. وبالإضافة إلى ضرورة التشديد على إزالة الغابات وتدهورها، ثمة مجال رئيسي آخر مثير للقلق لقطاع الغابات يتمثل في عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات أو بالقرب منها وتعتمد عليها. وبدون الاعتراف الكامل بتلك الحقوق وتنفيذ تدابير تصحيحية على جميع المستويات، فإن أي محاولة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات ستكون دون جدوى.

١٣ - وما من شك في أن الاستعاضة الجامحة عن الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية بمزارع الأشجار أحادية المحاصيل على نطاق واسع، المنفذة تبعاً لأهداف إنتاجية واقتصادية مصممة بمنظور ضيق والمؤدية إلى منشآت اصطناعية تسمى خطأً ''غابات مغروسة''، تشكل سبباً خطيراً ومباشراً لخسارة الغابات وتدهورها. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن النموذج العلمي للحراجة العصرية يقوم على تعاريف سيئة للغابات، مما يؤدي إلى الافتراض خطأً بأن من الممكن الاستعاضة عن الغابات بمزارع اصطناعية. ومن خلال هذا الفهم الخاطئ لطبيعة الغابات، تم على النطاق العالمي تصميم وتنفيذ خطة بعيدة المنال للمضاربة في توسيع مزارع الأشجار أحادية المحاصيل. وتشكل الآثار الضارة لهذه الخطة تهديداً هائلاً للغابات الأخيرة المتبقية.

١٤ - ومن الضروري تغيير هذا النموذج الحرجي السهل لإنقاذ آخر النظم الإيكولوجية المتبقية للغابات الطبيعية. ويجب أن تقوم جهود إعادة زراعة الغابات على إعادة الصفات الطبيعية للغابات، التي ينبغي أن تقوم على معارف علمية وتقليدية سليمة، في تركيب تكافلي يعيد لها الوظيفة والهيكل الإيكولوجيين. ومن ثم، فإن مقترحات العمل الوحيدة التي ستلقى أي دعم من معظم المجموعات الرئيسية هي تلك المصممة مباشرة لحل تلك القضايا.

١٥ - وتركز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ اهتمامها على تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية كإسهام في تخفيف تغير المناخ بشكل عام. وهناك اعتراف متزايد بأنه قد يكون للسياسات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهوها في البلدان النامية آثار ملموسة على الحقوق وهياكل الحوكمة الخاصة بالشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب المعتمدة على الغابات، لا سيما أن إبرام اتفاق بشأن هذه التخفيضات قد يؤدي إلى زيادة هامة في التدفقات المالية من أجل تنمية مزارع الأشجار أحادية المحاصيل، بما فيها الأشجار المحورة وراثياً، وعزل

الغابات لأغراض الحفظ حصرا. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية المتصلة بالحقوق والإنصاف في خطر عدم تقاسم فوائد المبادرات المتصلة بهذه التخفيضات وتكاليفها بشكل عادل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تحملت تاريخياً مسؤولية حفظ مساحات واسعة من الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الغنية بالكربون واستخدامها بشكل مستدام.

رابعاً- التوصيات

١٦ - ترى المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أن من الضروري ضمان اتخاذ إجراءات فورية على الصعد المحلي والوطني والعالمي لوقف التدمير المفزع للغابات في أرجاء العالم، على أن تكون تلك الإجراءات:

(أ) تراعي الاتساق مع حقوق الإنسان الدولية ومع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) تعترف بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها، وتحترم تلك الحقوق، وتدعم تنفيذها؛

(ج) تعالج الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك الحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك؛

(د) تشجع إدارة حقيقية للغابات على نطاق المجتمعات المحلية من شأنها تمكين شعوب الغابات؛

(هـ) تدعم المعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛

(و) تراعي الجوانب الثقافية والروحية للغابات وتضع نُهجاً تتناول تقاسم الفوائد فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات؛

(ز) تنشئ آلية مالية تكون متاحة للشعوب الأصلية والجماعات المحلية.

١٧ - وينبغي لأي نظام جديد لحفظ الغابات أن:

(أ) يضمن اتساق السياسات والتطابق فيما بين مختلف الصكوك الملزمة وغير الملزمة قانوناً المتعلقة بالغابات؛

(ب) يضمن الاتساق الكامل بين مختلف الاتفاقات الدولية في مجال الغابات وحقوق الإنسان في مجال الغابات، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان الأمم المتحدة

بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تقتضي إنشاء هياكل تعاونية ابتكارية على الصعيدين الدولي والوطني بين المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ تلك الاتفاقات وفيما بينها؛

(ج) يسهم في هدف اتفاقية التنوع البيولوجي المتمثل في تخفيض خسارة التنوع البيولوجي بشكل ملموس بحلول عام ٢٠١٠؛

(د) يسهم في نظام مناخي أكثر إنصافاً بمراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة وضمان الامتثال للالتزامات المالية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢؛

(هـ) يضمن أن تكون أي تخفيضات في الانبعاثات محققة من خلال سياسات حفظ الغابات في البلدان النامية مكملة لتخفيضات الانبعاثات المحققة في البلدان الصناعية؛

(و) يحترم الحقوق ويعالج الأسباب الكامنة؛

(ز) يضمن مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإشراكها بشكل كامل وفعال في كل مراحل وضع السياسات والمشاريع وتنفيذها لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وفي بعض الحالات، قد يعني ذلك إعادة النظر في السياسات التي وُضعت دون هذا الإشراك؛

(ح) يضمن الإنصاف في معاملة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والبلدان التي نجحت في حفظ الغابات و/أو تخفيض إزالة الغابات. ويعني ذلك أنه ينبغي فك ربط الحوافز بتخفيضات الانبعاثات؛

(ط) يراعي البعد الجنساني لمختلف السياسات والحوافز المتخذة لحفظ الغابات ويحترم تماماً حقوق المرأة واحتياجاتها في السياسات المتعلقة بالغابات؛

(ي) يحترم المؤسسات التقليدية والمحلية لإدارة الموارد الطبيعية، وأشكال التمثيل الفعالة في هيئات الإدارة المشتركة والديمقراطية القائمة على المشاركة بشكل عام؛

(ك) يعالج الأسباب الكامنة وراء خسارة الغابات، بما فيها تلك المتصلة بالاستهلاك غير المستدام لمنتجات من قبيل الخشب والورق واللحوم ووقود النقل؛

(ل) يوفر مجموعة كبيرة من الحوافز الإيجابية لأقاليم الشعوب الأصلية وغيرها من الأراضي التي تحتلها أو تستعملها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(م) يقدم مجموعة كبيرة من الحوافز الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية لحفظ الغابات واستعمالها بشكل مستدام، لا سيما من قبل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فالحفظ جزء من الهوية والفخر الثقافيين وينبغي أن يكون كذلك؛ ويقدم مجموعة كبيرة من الحوافز الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية لإعادة زراعة الغابات؛

(ن) يضمن اعتراف خطط الحوافز وغيرها من السياسات المتعلقة بالغابات بالحقوق التاريخية والإقليمية والمتعلقة بالاستعمال للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واحترام هذه الحقوق و/أو التي تستند إليها. وقد ثبت أن الاعتراف بأقاليم الشعوب الأصلية والمناطق المحفوظة للمجتمعات المحلية يمثل استراتيجية ناجحة وعادلة لحفظ الغابات. ففي مناطق الأمازون البرازيلية وغيرها من المناطق، تمثل أقاليم الشعوب الأصلية المناطق التي كان فيها تخفيض إزالة الأشجار أكثر فعالية خلال العقود الأخيرة؛

(س) يضمن اعتراف خطط الحوافز وغيرها من السياسات المتعلقة بالغابات بما لاستراتيجية الاعتراف بأقاليم الشعوب الأصلية والمناطق المحفوظة للجماعات المحلية من إسهام كبير في حفظ الغابات ودعمها لذلك الإسهام؛

(ع) يضمن أن خطط الحوافز هذه لا تخل بنظم الحوكمة العرفية لأقاليم الشعوب الأصلية والمناطق المحفوظة للمجتمعات المحلية والقيم التي أدت إلى نجاحها في حفظ الغابات.